African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 1, Issue 4, October-December 2022, Page No: 400-415
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

الفساد المظاهر والآثار ـ دراسة حالة السودان

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي*
أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة كسلا، السودان

Corruption Appearances and Effects Sudan Case Study

Ibrahim Abdelatif Abdelmutalab Khojali*
Associate Professor, Department of Geography, Faculty of Education, University of Kassala, Sudan

Corresponding author *	mahassi@hotmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2022-12-07	تاريخ القبول: 2022-12-05	تاريخ الاستلام: 2022-11-06

الملخص
هدفت دراسة الفساد المظاهر والآثار دراسة حالة السودان الي تسليط الضوء لمعرفة الفساد من خلال مظاهره وأسبابه وإشكاله وأقسامه وممارساته وآثاره المترتبة منه علي الدولة المواطن واستخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة كما تمت الاستعانة في دراسة الفساد بالاعتماد علي المصادر والأبحاث المتخصصة المنشورة وغير المشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة الي وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج مفادها وهي تنوع أسباب الفساد منها ما هو داخلي يظهر جليا من خلال الاختلالات الشخصية والتنظيمية للدولة ولذلك أصبح السودان بلد يتصدر ذيل قائمة منظمة الشفافية ومدركات الفساد العالمية كما وصت الدراسة بعدد من التوصيات الي يمكن المساعدة في مكافحة الفساد وهي لابد من نشر المفاهيم المضادة والمناهضة للفساد كثقافة مجتمعية بين إفراد مثل عدم قبول ومبدأ الفساد وتمكين مبادي وتعزيز النزاهة في المجتمع و تفعيل دور القوانين وأجهزة المحاسبة والمساءلة والشفافية داخل المؤسسات القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: الفساد، منظومة والديناميكيات التفاعلية للفساد، الرشوة، أمراء الظلام السودان

Abstract
The study of corruption, manifestations and effects, the case study of Sudan aimed at shedding light on the knowledge of corruption through its manifestations, causes, forms, divisions, practices, and its effects on the citizen state. Advice related to the subject of the study, in addition to the study reached a number of results, which are the diversity of causes of corruption, including what is internal, which is evident through the personal and organizational imbalances of the state. Therefore, Sudan has become a country at the bottom of the list of Transparency and International Corruption Perceptions Organization. The study also recommended a number of recommendations that can be helped. In the fight against corruption, it is necessary to spread anti-corruption concepts

as a societal culture among individuals, such as not accepting the principle of corruption, empowering principles, enhancing integrity in society, and activating the role of laws, accountability, accountability and transparency within public and private sector institutions.

Keyword: Corruption, System and Interactive Dynamics of Corruption, Bribery, Princes of Darkness, Sudan.

المحور الأول أسياسيات الدراسة:

مقدمة الدراسة:

الفساد من الكلمات الرائجة الاستخدام وهي كلمة ذات مداخيل ودلالات كثيرة منها الرشوة /الاختلاس/ التزوير/ الاستغلال الوظيفي /الابتزاز ونجد ان الفساد هنالك أسباب ومظاهر وآثار مترتبة كثيرة ومتعددة تساهم في انتشاره ونجد ظاهرة الفساد في السودان لها أسباب كامنة منظومة او حزمة الفساد تحت مبدأ امن العقاب ساء الأدب وهناك جامع مشترك هو الحصول علي المنافع (المال والثروة) كما يساهم الفساد في خلله أخلاقيات المهنة والعمل وانهيار القيم الأخلاقية للمجتمع والانحطاط القيم الأخلاقية لم يعد الفساد شن يخص الحكومات الحاكمة بل تتعداه ليشمل إفراد ومؤسسات المجتمع، ان الفساد هو علاقات تبادلية ما بين السبب والنتيجة وكل منهما يغذي الأخر مما يجعلها ذات دوامة واستمرارية تنخر في أواصر المجتمعات، ان الفساد عملية متعددة الأركان ومتشبعة الفروع ومعقدة في الشكل والمضمون وهي مركبة من عدة تفاصيل وشائكة بحيث الدخول لها يحتاج الي موت ضمير وآخرين يمهدون لك الطريق للدخول وكما نجد ان الفساد مدعوم بقوة السلطة والمال والتصاهر الاجتماعي ولابد من مواجهته ومحاربته والتخلص منه بكافة الوسائل والطرق وقطع الطرق والعلاقات التفاعلية والتبادلية بين أواصر الفساد والفاسدين أنفسهم من حيث النظرة الشاملة والمتكاملة من حيث خصائصه والياته الدفاعية وقطاعاته.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي:

ماهي المظاهر والآثار المترتبة من الفساد؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما هو الفساد؟

2- فيما تمكن مظاهر وآثار المترتبة منه علي الدولة المواطن؟

3- ماهي الآليات والسياسيات والأطر الي ساهمت في الحد من مكافحة الفساد وتقليص معدلاته في السودان؟

أهداف الدراسة:

1- تشخيص بالتطرق الي مظاهر وآثار الفساد على السودان.

2- تقديم مقترحات لمتخذي القرار لمساهمة في تعزيز مكافحة الفساد.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الفساد بالاعتماد على المصادر والأبحاث المتخصصة المنشورة وغير المشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة الي منهج دراسة الحالة واستخدم هذا المنهج في جمع البيانات العلمية المتعلقة بالفساد من مصادره الداخل والخارج بغرض التعميق في الدراسة بقصد الوصول الي تعميمات علمية متعلقة بموضوع الفساد في السودان.

المحور الثاني: الإطارات المفاهيمية للدراسة:

مفهوم الفساد:

الفساد لغةً: التلف والعطب والاضطراب والخلل والجدب والقحط وإلحاق الضرر.

الفساد اصطلاحًا: هنالك كثير من التعريفات الخاصة بالفساد كما يشار إليها وبشكل عام وتتفق كل التعريفات علي ان الفساد هو الحصول علي منفعة شخصية من الوظيفة العامة التي هي مرتكز الفساد إلا ان المقصود بذلك هو حدوث الفساد في كل القطاعين العام والخاص كما هي موضحة في الجدول (1).

جدول (1) يوضح تعريفات المتعلقة بالفساد

الجهة	التعريف
الأمم المتحدة	سوء استعمال السلطة لتحقيق إرباح او منافع خاصة ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسولين المحليين والسياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث في القطاع الخاص
منظمة الشفافية الدولية	استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة
البنك الدولي	استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة او استغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من اجل تحقيق مصلحة خاصة
روبرت ليتجارد	الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة
صموئيل هيوتن	سلوك يتضمن انحراف المسولين العامين وانتهاكهم للأساس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة

المصدر: هيئة مكافحة الفساد 2020م.

مفهوم مؤشر الفساد:
يهتم مؤشر الفساد العالمي لقياس مستويات الفساد في القطاع العام في 168بلد حول العالم واستنادا الي رأي الخبراء في هذا المجال ويتم منح الدول درجات تتراوح بين(صفر- 100) درجة [2] وحسب المنظمة الدرجات المتدنية أي اقل من 50 تعكس انتشار الرشوة علي نطاق واسع وعدم تطبيق عقوبة الفساد بالإضافة الي كثرة المؤسسات التي لا تستجيب لاحتياجات المواطنين(ملاك،2018م)

أنواع الفساد: انطلقت حول دراسات الفساد من منظورات متنوعة وتعدد صور الفساد وإشكاله في مستويات عديدة بحجم الفساد:
ينقسم الفساد من حيث الحجم:
1- حجم صغير: وهي تتمثل في المستويات الإدارية الدنيا حيث تتمثل المستويات الإدارة بالهرم الإداري وهي في المستويات الدنيا تمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين ولذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين ويكون على طريق استلام الرشوة والابتزاز وغير ذلك من أساليب.
2- الفساد الكبير: وهو الذي يقوم به كبار الموظفين لتحقيق مصالح مادية او اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل وأخطر وذلك لتكلفيه الدولة مبالغ ضخمة
ينقسم الفساد من حيث الموقع:
1- الفساد المحلي: هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في مؤسساته الإدارية وضمن المناصب الهيكلية للمؤسسة ولا ارتباط له خارج الحدود.
2- الفساد الدولي: هو الذي يأخذ مدي واسعا يعبر الحدود للدولة الواحدة او الدول كما في الشركات المتعددة الجنسيات العمولة الاقتصاد الحر وربما يتجاوز الدول الي القارات (عدي و عجلان، د،ت).
كما أضاف (الفتلي،2009م) الفساد من حيث القطاع:
1-الفساد القطاع العام: وهو المكان الذي يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية بسبب غياب الوازع الديني وأساليب الضبط الاجتماعي

2- الفساد القطاع الخاص: متوفر في الشركات التي تمارس إعمالا غير مشروعة وكبار الموظفين الحكوميين الذين يقدمون خدمات وكذلك البنوك والشركات والضباط
الفساد من حيث الأنماط: التي تناولها (ركيبي،2019م)
1- الفساد السياسي:
هو الاستخدام غير المشروع للوظائف والموارد العامة لمصلحة خاصة وعادة ماتكون أهدافه سرية فكل الأنظمة السياسية معرضه للفساد
2- الفساد المالي:
متمثلة في عمليات تبيض الأموال او تجارة السلاحان الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات
3- الفساد الإداري:
تتمثل في مخالفة للقوانين والمحسوبية والإهمال وعدم احترام مواعيد العمل الرسمية وتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة (استغلال ثغرات القانون)
4-ا الفساد لأخلاقي:
وتمثيل الانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنطقية بدين او تقاليد او عرف اجتماعي مقبول
كما تناول (حسيني،2016م) عن الفساد في المحاور التالية:
1- الفساد الثقافي /الاجتماعي:
ويشمل فساد هيكل العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير السلوكية ويعد هذا أخطر أنواع الفساد لأنه يتغلغل في البنية التفافية والبيئة الاجتماعية فيفقد المجتمع قدرته على عدم التميز بين السلوكيات النزيهة والفاسدة والأخلاقيات القويمة وغير القويمة ومثل ذا النوع من الفساد ترتبط بالوساطة والمحاباة.
2- الفساد الاقتصادي:
يركز في السلطات الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل علي المستوي الكلي والقطاعي ويمتلك مراكز صنع القرار مع ضعف المساءلة والرقابة عليها وهذا النوع يشمل القطاع العام والخاص في الحالة الأولي تكون المشروعات الاقتصادية عرضة للفساد من طرف نخبة اقتصادية تبدد مواردها وإمكانياتها وتحويلها الي ثروات خاص إما الحالة الثانية حيث يكون الاقتصاد بأكمله عرضة للسيطرة الاقتصادية في الحالتين الضحية هي جماهير المواطنين حيث يسود الغش والتلاعب والإخلال بالاتفاقيات والعقود
واضاف (الجمل،2014م) بما يسمي بالفساد التشريعي:
يحدث عندما تستغل السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معيين او فئات معينة على حساب الصالح العام
واضاف كل من (عياض وساسي،2019) بما يسمي بالفساد المادي والأدبي:
يتعد الفساد المادي عن الجوانب الأخلاقية والدينية بمعني ان ممارس هذا النوع من الفساد تبقي فيه المعاني الدينية والأخلاقية التي تلجمه عن هذا السلوك ومن الأمثلة على هذا النوع الرشوة والاختلاس والتزوير وخيانة الأمانة والتهريب وغيرها من الإعمال المخالفة للآداب والأخلاق
كما ذكر (سعيد،2019م) عن الفساد في المحاور التالية:
أولا: الفساد من جهة الممارسة له: والذي بدوره ينقسم الي قسمين هما:
1- الفساد المؤسسي فساد القطاع العام:
وهو فساد يرتكب من بعض أعضاء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وهو يدل على اختلالات في بيئة مؤسسات الدولة الرئيسة الثلاث.
2- الفساد غير المؤسسي فساد القطاع الخاص:
فساد القطاع الخاص متمثل في الشركات المحلية أو الدولية سواء كانت شركات متعددة الجنسيات من خلال استغلال نفوذهم للتأثير على مجريات السياسية العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل من اجل تحقيق مصلحة ذاتية
ثانياً: أنواع الفساد من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافه ومدي حرية ممارسته: والذي بدوره ينقسم الي قسمين وهي كالأتي:

1- الفساد القسري (الإجباري):
هو إجبار عناصر القطاع الخاص إفراد او شركات علي دفع مبالغ معينة مقابل تقديم الخدمة الحكومية لهم بكافة صورها.
2- الفساد التآمري:
يقصد به التعاون بين طرفي الفساد ومؤامرتهم على الإخلال بالقواعد والضوابط القانونية والمعايير والأسس المتبعة في الحصول على الخدمات العامة مثل الاتفاق والتأمر على الاستيلاء على المال العام كالعقارات والأراضي وغيرها ويتم تقاسم المنافع المالية بين طرفي الفساد

رابعا: أنواع الفساد من حيث عدد الأشخاص الممارسين له: والذي بدوره ينقسم الي ثلاثة أقسام وهي كالأتي:
1- الفساد الفردي (الذاتي)
وهنا يقوم الجاني بارتكاب جرائم الفساد لوحده وعادة يكون الفاعل الأصلي والوحيد للجريمة وسواء كان موظفا في القطاع العام او الخاص كاختلاس المال العام وطلب الرشوة لتحقيق منافع شخصية وينطوي على التربح من العمل والنفوذ وقد يمارسه أشخاص معنوية كالشركات لوحدها كإنتاج مواد غذائية فاسدة
2- الفساد الثنائي:
يكون هذا الفساد عندما يشترك طرفان في ارتكاب جريمة الفساد أحدهما موظف سواء كان في القطاع العام او الخاص والثاني هو المجرم الأصلي لانتهاك القانون وخرقه من اجل تحقيق منافع متبادلة بين الطرفين دون وجه حق
3- الفساد الجماعي:
يقصد به اشتراك عدة إطراف في إعمال الفساد داخل الوحدة وقد تعمل جهاز الدولة بالكامل لخدمة الإجماع الفاسدة لصالح جهات منفذة ومقربة من سلطات الحكم وهذا النوع يمثل تهديدا للمجتمع والتنظيمات الرسمية للدولة بصورة منظمة
ثالثا: أنواع الفساد من حيث التنظيم في الممارسة: والذي بدوره الي ينقسم قسمين وهي كالأتي:
1- الفساد المنظم:
هو الفساد الذي يتم من خلال جماعات إجرامية وهذا يعني ان إطراف جريمة الفساد محددين ويعملون وفق خطط مرسومة مسبقا حتى وان لم تأخذ صفة الطابع المؤسسي فهو فساد متكرر ويوفر كسبا مربحا والفساد هن يتصف بأنه فساد منظم ومنتظم ويعاني منه المجتمع بأسره لأنه ذو آثار سلبية علي المؤسسات وسلوك الإفراد
2- الفساد غير المنظم:
يتم ارتكابه بصورة عرضية دون أي تخطيط مسبق او تنسيق بين أطرافه أي يمارس الموظف منفردا دون اتفاق مسبق مع فاسدين آخرين وهو علي النقيض من الفساد المنظم في الضرر والخطورة علي اقتصاديات الدولة ومؤسساتها.
هنالك تقسيم أخر للفساد من حيث ضالة وعظمة الشأن التي تناولها (الجمل،2014م) والتي تنقسم الي قسمين هما:
1- الفساد ضئيل الشأن:
يحدث من المسئولين الحكوميين غير المنتخبين لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدينا وهم أهم المعاملات من هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات التراخيص والتخصيص المنافع الحكومية من الإسكان المدعوم والمنح الدراسة والوظائف.
2- الفساد عظيم الشأن:
فيحدث عل مستويات الحكومة الأعلى حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوي عالي مثل توريد معدات عسكرية او طائرات مدينة او بنية أساسية.

مسببات الفساد:

هنالك عدة أسباب وعوامل ذات إبعاد متداخلة ومتشابكة لا يمكن فصلها من بعضها البعض وهي تعد كحلقة دائرية وهذه العوامل والأسباب ساهمت بدرجات متفاوتة في تفاقم ظاهرة الفساد داخل الدولة السودانية والجدول (2) يوضح المسببات الرئيسية للفساد

الجدول (2) المسببات الرئيسية للفساد

الأسباب الاقتصادية	الأسباب السياسية	الأسباب الاجتماعية والثقافية
← تدخل الحكومة في الأنشطة السياسية من خلال حماية المفسدين والفساد نفسه ← انخفاض مستويات الأجور حيث توجد علاقة عكسية بين الفساد والمستوي المنخفض للأجور الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص الصناعي. ← تضخم الجهاز الإداري والذي ينتج عنه عدم المساءلة وجود الشفافية والمساءلة بالإضافة الي عدم الرقابة ← تدني مستوي الأداء الاقتصادي وعدم كفاية الدخول مما يدفع البعض لاستغلال نفوذهم الوظيفي	← غياب المؤسسات التشريعية او تغيبها ← ضعف الحكومة (المتأتي من الغموض او عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية قصور الرقابة علي أنشطة الدولة وغيرها) ← عدم الاهتمام وتقاعس القيادة السياسية في محاربة الفساد ← ضعف المؤسسات القضائية او إضعافها في ظل غياب الشفافية او المساءلة ← ضعف الأحزاب السياسية وغياب روح المنافسة بينها	← نمط العلاقات والأعراف والوعي بين إفراد المجتمع الذي يجعل من المحسوبية والمحاباة نوع من تقديم الخدمات للأسر الممتدة والأصدقاء ← تعقد القوانين الضريبة وصعوبة فهمها ← غياب الحريات الديمقراطية ← ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم فاعليتها

المصدر: عياض وساسي، 2019م

خصائص الفساد:

يتميز الفساد عموما والمالي علي وجه الخصوص بالعديد من الخصائص:

1- تتسم إعمال الفساد بالسرية التامة خاصة في الدول التي تمارس رقابة مشددة ضد الفساد

2- تعدد الأشخاص الذين يمارسون هذا الفعل على شكل مجموعات او فرق، حيث يشترك أكثر من طرف يجمعهم تبادل منافع والإرباحي المشتركة

3- يمارس من خلال التحايل والقفز من فوق القوانين والأنظمة والخداع والتمويه والتزوير وإنشاء أوراق ومستندات وأختام وهمية غير حقيقية

4- يمارس بأساليب متعددة وتتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية

5- تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال استغلال السلطة المخولة للموظف، مما يودي الي انتهاك وخرق الواجبات والمسؤوليات المناطة ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات (عبد القادر وياسين،2012م)

مظاهر الفساد: التي تناولها (عبد المالك،2022م) ان لمظاهر الفساد عناصر والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:

1- المحسوبية:

أي تنفيذ إعمال لصالح فرد او جهة ينتمي لها لشخص مثل حزب او عائلة او منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها

2- المحاباة:

أي تفضيل جهة أخري في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

3-الواسطة:
أي التدخل لصالح فرد ما او جماعة جون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة او الانتماء الحزبي رغم كونه غير كف
4-نهب المال العام:
أي الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها من وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة
5-الابتزاز:
أي الحصول على أموال من طرق معين في المجتمع في المجتمع مقابل لتنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.
كما أضاف كل من (توهامي وناجي،2012م) لمظاهر الفساد والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1-الغش:
هو من الأساليب الاجتماعية الملتوية التي يلجا بعض الفاسدين من موظفي الإدارات العمومية بهدف خداع الآخرين فهو سلوك غير أخلاقي وإجرامي لتحقيق منافع على حساب الآخرين او الحصول على مكاسب مالية دون وجه حق.
2-الانتهازية والمتاجرة بالوظيفة:
متمثلة في عدم الشعور بالمسؤولية والتراخي في أداء الواجبات وإهمال العمل والاتجار بالوظيفة والانتهازية والميل الي استغلال الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وتشويه القرارات وعرقلة تنفيذها.
3-عدم المحافظة علي الإسرار المهنية:
تتمثل في عدم تكتم بعض الموظفين علي إسرار مؤسساتهم مثل الإسرار المتعلقة بالمناقصات الوطنية وبيع إسرار المؤسسات لغير بغرض المنافسة.
4- بيروقراطية العمل:
وتعني سلطة المكتب وتشمل كثرة وتعقد الإجراءات الإدارية مثل إطالة الإجراءات
وتماشيا مع ذلك أضاف كل من (عبد القادر وياسين،2012م) لمظاهر الفساد والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1-الرشوة:
تعني حصول الشخص علي معنفة مالية في الغالب لتمرير او تنفيذ إعمال خلاف التشريع او أصول المهنة، وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد المالي شيوعا وانتشارا وتأثيرا فهي صورة تعامل وسلوك الموظف مع عامة الناس عند ما يريد استغلال سلطته وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وبطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية او تكون ذات قيمة عينية، والرشوة لها عدة تسميات حسب آراءهم منها (هدية، مساعدة، إكرامية، تسهيلات وعمولات) والكل يعني انها رشوة مهما اختلفت التسميات.
ولقد قسم (الفتلي،2009م) الرشوة الي قسمين هما الرشوة البسيطة|(المحدودة) والرشوة الكبيرة ويمكن التميز بينهما من خلال الجدول (3)

الجدول (3) الفرق بين الرشوة البسيطة والكبيرة

الموضوع	الرشوة البسيطة	الرشوة الكبيرة
الفاعلون الرئيسيون	صغار الموظفين مسوؤلون في مصلحة الهجرة وموظفو الجمارك الخ	مسوؤلون علي مستويات رفيعة ،وزراء ،رووساء دول الخ
الدافع للقيام بها	تحدث بسبب التعجيل بإنهاء إجراءات روتينية او عدم انها تلك الإجراءات علي الإطلاق	حدوثها ترتبط في صانعي القرار

نتائجها	تضر بنوعية حياة المواطنين العاديين خاصة أولئك الأكثر احتياجا في المجتمع (الطبقات الفقيرة)	قد تودي الي تدمير دول
الارتباط	ترتبط بالفساد الصغير	ترتبط بالفساد الكبير

المصدر: الفتلي،2009م

2-غسيل الأموال:

تعني الإجراءات والترتيبات التي تتخذ من قبل الأشخاص والمؤسسات المالية لجعل ما يسمي بالأموال القذرة مقبولة للتداول في الأسواق المحلية والدولية بالذات المصارف يتمكن أصحابها بعد من استعمالها في شراء السلع والخدمات او استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة ذلك ان معظم دول العالم لا تقبل البنوك فيها أموالا بمبالغ كبيرة قبل التحري عن مصدرها وتماشيا مع ذلك تناول(سوق الخرطوم للأوراق المالية،2016م) ان ظاهرة غسيل الأموال من صور الجرائم الاقتصادية والتي يطلق عليها أحيانا "الجرائم البيضاء "كما تنصف من ضمن الجرائم المنظمة خصوصا وإنها ترتبط بجرائم أخري مثل:

1- جرائم المخدرات
2- جرائم الخطف
3- الابتزاز
4- الاحتيال والسرقة وخيانة الأمانة للأموال العامة والخاصة
5- القتل مقابل اجر، تهريب الأسلحة، الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، الدعارة، القمار، إخفاء مصدر العائدات ووجهتها
6-أنشطة التهريب عبر الحدود للأموال والسلع والمنتجات
7- أنشطة السوق السوداء
8- الرشوة والفساد الإداري
9- التهرب الضريبي، العمولات مقابل عقد صفقات الأسلحة، تزوير العملات
10- التلاعب في الأسواق المالية والمضاربات.

3-التهريب الضريبي الجمركي:

تتمثل في الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للحزبية العمومية للدولة ولهذه فان أي تهرب في تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صورة وإشكاله يشكل نزيفا لمورد الدولة وهذا ما يجعل الإدارات المعينة بمحارته بالطرق القانونية المتوفرة حرصا على حماية المنتجات الوطنية والمحافظة على ثروة البلاد علي توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات

4- الإسراف في المال العام:

ويعد من أبرز العوامل التي تقود الي تنديد الثروة القومية وتتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات الغير مؤهلة قانونا او غير المكلفة وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة او لتحقيق مصالح شخصية وايضا وأضافت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بدون تاريخ) بان مظاهر الفساد تكمن في الأتي:

1- جريمة التزوير:

هي تغيير للحقيقة في محرر رسمي بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة كما يعد التزوير تقليد او تزوير أختام الدولة او أختام المصالح الحكومية او أختام احد الموظفين العامين او الطوابع الحكومية او قيام شخص بإملاء بيانات كاذبة علي موظف عام حسن النية موهما إياه بأنها بيانات صحيحة

2- جريمة التزييف:

هي القيام بتقليد أوراق النقد والمسكوكات او تزويرها بإدخال تغييرا عليها أيا كان هذا التغيير وذلك بقصد استعمال الورقة او المسكوكة المقلدة او المزورة في التداول.

3- جرائم إعاقة سير العدالة:

هي مجموعة من الجرائم من شان ارتكابها سلبا على القضاء او العدالة والتي تشمل عامة علي:

1. جريمة شهادة الزور
2. جريمة الإكراه على الشهادة
3. جريمة الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة للقضاء
4. جريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم والامتناع عن منع وقوعها
5. جريمة تقديم بلاغ كاذب
6. جريمة التأثير في الجهات القضائية والإساءة الي سمعتها
7. جريمة فض الأختام الرسمية القضائية او الإدارية

الانحرافات التنظيمية والسلوكية للفساد:

ان للفساد انحرافات تنظيمية تخص الدولة متمثلة في المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء أداء مهامه الوظيفية التي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وانتظامه مثل عدم احترام الوقت وامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، والتراخي وعدم الالتزام والانصياع لأوامر وتعليمات رؤسائه المباشرين بالإضافة الي عدم تحمل المسؤولية. إما الانحرافات السلوكية التي فإنها تشير الي تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف العام وتتعلق بمشكلته الشخصي وتصرفاته مثل سوء استعمال السلطة، المحسوبية والوساطة والرشاوى(بشر ،د،ت).

الظروف الملائمة للفساد:

1- البني الحكومية المتناحرة:

1- تركز السلطة بيد صناع القرار وهم عمليا غير مسئولين من الشعب

2- غياب الديمقراطية او عجزها

2- العجز ألمعلوماتي:

1- انعدام الشفافية في الأجهزة الحكومية (حرية المعلومات) في صنع القرار

2- احتقار او إهمال ممارسات حرية الإعلام والصحافة

3- ضعف المساءلة او انعدام الإدارة المالية الملائمة

3- الفرص والمحفزات:

1-عمليات استثمار كبيرة بالأموال العامة

2-انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين

4- الظروف الاجتماعية:

1- النخب الأنانية المنغلقة وشبكات المعارف

2- الأمية المنتشرة بين السكان

3-عدم الاهتمام وعدم قبول الرأي الأخر على انتقاء الخيارات السياسية

5- العجز القانوني:

1- ضعف سلطة القانون

2- ضعف المهنيين القانونين

6- الحملات الانتخابية:

1- مكلفة بتجاوز الإنفاق فيها المصادر الاعتيادية للتمويل السياسي

2- غياب الرقابة الكافية للحد من الرشوة او الترويج للحملات الانتخابية(بركات،2006م) قواعد وأصول الفساد (منظومة والديناميكيات التفاعلية للفساد):

رجل دخل علي والده الفاسد وهو على فراش الموت قال علمني يابت في علم الفساد علما لا اسأل بعده أحدا قال الأب يا ولدي للفساد قواعد وأصول لابد ان تتعلمها جيدا او تراعيها بدقة متناهية:

أولهما: لا تكن وحدك فالفساد عمل جماعي يتطلب مشاركة الفاسدين وتوثيق الصلة بهم
ثانيهما: ابحث عن الرجال الذين يقال عنهم أنهم فوق القانون واشتر شراكتهم بغالي الإثمان فهولا يعلمونك مهارات لا بملكها غيرهم
ثالثهما: ترتكب خطاء جسيما انا كانت قطعتك من التورتة أكبر من قطعة من هو اعلي منك فقسمة كعكة الفاسدين لا تكون بالتساوي
رابعهما: كن كريما واجعل شعارك (انفع واستنفع) ففتات الفساد الذي توزعه علي الفاسدين الصغار سيشجعهم لإتباعك لاحقا وطلب المزيد من التورتة
وخامسمها: ان الفاسد المحترف يا ولدي لابد ان يكون قانونيا فالمختلسون البدائيون يذهبون الي السجن ...إما المحترفون فيصفق لهم الناس ويكرمون إمام عدسات المصورين
سادسهما: لابد من ان تتعلم يأبني كيف تخفي أدلة فسادك وتغرقها في أقرب مجري للسيول وإغراقها أسهل من دفنها
سابعهما: لا تخف ولا تخجل من الفساد فنحن أكبر إمبراطورية في العالم موجودون في كل مكان
ثامنها: أقم بشكل دوري الحفلات الصاخبة واجمع الواصلين ... فكلما زاد السهر زادت قابلية الناس للفساد
تاسعهما: تعلم مصطلحات الفساد جيدا الفاسد يكره كلمة رشوة وهو يحب ان يسميهما عمولة
عاشرها: لا تنكر الفساد بل تحدث على انه كبير الي حد لا يمكننا إزالته بل علينا التعايش معه وتحدث عن الشرف والنزاهة وأكثر من الشعارات والخطب الرنانة ولا تتوقف عن لعن الفساد وشتم الفاسدين إما القانون الحادي عشر: اجعل صورتك نظيفة وقدم خدمات جليلة لمطاردي الفساد خذ معهم صور تذكارية وابحث معهم عن بوق إعلامي يساعدك فالانتهازيون من الإعلاميين يختصرون عليك خطوات كثيرة
والقانون الثاني عشر: الفساد مرض معد وصاحب الدخل المحدود الذي تمر الملايين من يده سيضعف يوما مادامت الرقابة ضعيفة
الثالث عشر:لا تكثر بالمثقفين فهم يتطاحنون بينهم بعيدا عندك
الرابع عشر: إذا عثرت علي قاضي فاسد فقد وجدت كنزا لا يقدر بثمن فأغدق عليه لأنه عمله نادر ولن يسأله أحد من أين لك هذا
الخامس عشر:احذر الشفافية فهي بداية النهاية حابها بكل ما استعطت
وأخيرا القانون السادس عشر: عدوك الأول هو الضمير ليبق ضميرك في سبات احذره فسيكسب المعركة ان أفاق من غيبوبته(ابوليد،2018م).

أمراء الظلام:
هم أشخاص من جميع ألوان الطيف المهني والوظيفي والسياسي والاجتماعي وأصحاب النفوذ ربما يكون مسندون بالقوة الدولة لهم أساليب وطرق خرق للقوانين لتمرير أجنداتهم وفسادهم وعلي سبيل المثال لأحصر يوجد بما يسمي أطباء الظلام هم يزورون شهادات الطب العدلي او إجراء عمليات الإجهاض خارج القانون او بيع قطع الأعضاء البشرية وكذلك المحامين وهنالك مقولة تقول "ما يسرقه المحامي بالمستندات والأوراق لا يسرقه ألحرامي بالمسدسات" وقيس علي ذلك المهندسين وأساتذة الجامعات والوزراء ومدراء المؤسسات الخ وهذا كلامي ليس علي الإطلاق وإنما يوجد بين هؤلاء من يمثلون فئة الشرفاء ولكن اختم قولي بان موت الضمير الإنساني هو الدافع والمحرك الوحيد المحرك لأمراء الظلام .
آليات مكافحة الفساد:
تتعدد آليات مكافحة الفساد المعمول بها عالميا وهي المساءلة والشفافية والنزاهة والجدول(4) يوضح تلك الآليات

المساءلة	الشفافية	النزاهة

هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج إعمالهم أي تعد المساءلة بمختلف أنواعها ومستوياتها وسيلة من وسائل تعزيز المراقبة لضمان النزاهة في نشر الإعمال	هي مصطلح يعني تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة معلنة ومكشوفة بما يسمح لمن لهم مصلحة من الحصول علي المعلومة كما تعني التزام الإدارات العامة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها ما يمكن اصحاب المصلحة من استقاء المعلومات التي تكون حاسمة في فضح التجاوزات وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة	وهي تجرد وبراءة سلوك الموظف من أية إغراض او مقاصد خاصة عند خدمة المواطنين حفاظا علي نبل ثقتهم وعملا علي تعزيز المصلحة العامة للمجتمع وبالرغم التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا ان مفهوم النزاهة يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل مفهوم الشفافية بنظم وإجراءات عملية

المصدر: ربيع،2022م

آثار الفساد:

تناولها (وداد،2018) والذي يعد الفساد من بين الإشكاليات التي تقف وراء التنمية نظرا لخطورته يغذي نفسه بنفسه ونظرا لتأثيره المتشعب الاقتصادي والسياسي والإداري

مفهوم الفساد: وردت عدة تعاريف للفساد نذكر منها:

وتوجد علاقة تبادلية بين الفساد والفقر الذي يعد مؤشرا ودليلا ظاهرا للعيان علي فشل التنمية وعاملا من عوامل ازدياده من خلال ضعف برامج محاربة براثن ومصائد الفقر ويمكن ان يكون الفقر من عوامل ومسببات الفساد من خلال عرقلة جهود محاربة الفساد ويظهر جليا آثار الفساد على الفقر في الأتي:

1- الآثار الاقتصادية: وتمتثل أهم الآثار المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في التكاليف وهي نتيجة حتمية لتفشي مظاهر الفساد مما يؤثر علي استقرار البيئة الاستثمارية العامة وتحد من نقل التكنولوجيا والمهارات وتزيد من هروب الأموال الوطنية والأجنبية بسبب غياب التنافسية والشفافية والمساءلة القانونية.

2- تدني مستوي الخدمات: يوثر الفساد في اغلب الأحيان علي مستوي الخدمات المقدمة الي عامة السكان من تهريب الأموال.

3- الفساد يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود: حيث ان التكلفة والجودة ومواعيد التسليم وغيرها التي تحكم إبرام العقود في الظروف العادية ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي للمسئولين عاملا مهما في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الاخري كالتكلفة والجودة ومواعيد التسليم وهذا يودي الي اختيار مقاولين او موردين اقل كفاءة والي شراء سلع اقل جودة مما يترتب علي ذلك فشل المشاريع التنموية وإغلاقها وتودي تلك الإجراءات حتما الي زيادة معدلات البطالة.

4- التقليل من كفاءة البرامج الموجهة للحد من الفقر: تقوم الدولة عادة بإقامة مشاريع وبرامج مخصصة للحد من مظاهر الفقر بطرائق مباشرة كتوزيع المعونات للأسر او غير مباشرة كتوفير فرص العمل للحد من البطالة او العمل علي تحسين مهارات الشباب عن طريق تدريبهم في حالة إما في حالة الفساد فسيكون من الصعب على الفئات الهشة الفقيرة علي الحصول علي تلك الفرص نظرا لارتفاع تكلفتها.

الفساد في السودان:

السودان بلد شاسع ذو نطاقات واسعة ولهذا يعد السودان من أكثر الدول فسادًا في العالم وفقا لمؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام2011م كان ترتيب السودان رقم (174) من أصل (177) دولة من حيث الفساد وفي عام 2021م كشف مؤشر مدركات الفساد عن احتفاظ السودان

بموقعه في ذيل الدول الأكبر فسادا باحزاره (16) درجة بفارق (27) درجة عن المتوسط العالمي ب (34) درجة(الإمام،2021م)
وفقا لإحصائية مؤشرات الحكم الدولية التي إجراءها البنك الدولي واستخدمت مؤشر مدركات الفساد الذي يندرج تحت (100) نقطة من صفر (فاسد للغاية) الي (100) (نظيف جدا) وأحرز السودان رقما ال (صفر) وال (10) في كل خانة تم التطرق إليها ومن ضمنها (5.9) في خانة الاتزان السياسي و (6.2) في خانة سيادة القانون و(7.2) في خانة جودة التنظيم الحكومي و(6.7) في خانة الكفاءة الحكومية و(4.3) في خانة مكافحة الفساد (منظمة الشفافية العالمية ،2019م نقلا من احمد،2021م)
ان احتفاظ السودان بهذه الدرجة طيلة الأعوام الماضية يعود لعدم حرص الحكومة السودانية علي تحسين متطلبات المؤشر العالمي للفساد من خلال السعي يعود لعدم حرص الحكومة السودانية علي تحسين متطلبات المؤشر العالمي للفساد من خلال السعي لإكمال مؤسسات وتشريعات مكافحة الفساد المطلوبة في نظام النزاهة الوطني في السودان التي تصدرها الشفافية السودانية وإنشاء مكافحة الفساد وتوفير الحماية للازمة للمبلغين عن الفساد وتفعيل حق الحصول علي المعلومات وإبراء الذمة وتفعيل المؤسسات الرقابية والمراجع العام وجهاز الاتصالات والبريد((الإمام،2021م)
وتؤكد منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2019م) تصدر السودان القائمة في قناعات الشعوب باستشراء الفساد بنسبة 82%(احمد،2021م). كما توضح موقع السودان بين الدول في حيت مؤشر مكافحة الفساد لعام 2021م كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1) استشراء الفساد بين الشعوب للعام 2019م

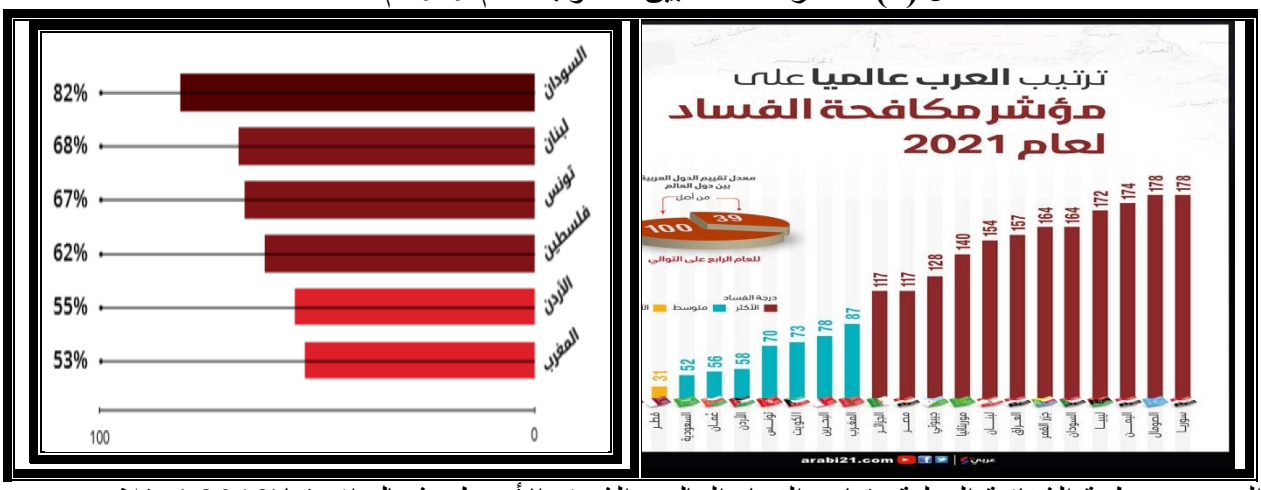

المصدر منظمة الشفافية الدولية مقياس الفساد العالمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2019م) نقلا من (احمد،2021م) + موقع عربي21، (2022م).
كما كشف التقرير جملة الاعتداء على المال العام ونتائج المراجعة الجنائية لجرائم المال العام في نطاق الأجهزة القومية حيث بلغ صافي جرائم المال العام غير المسترد في الأجهزة القومية خلال عامي 2017/2018م مبلغ (7.6) مليون جنية مقارنا بمبلغ (4.7) مليون جنية(الإمام،2021م)
كما كشف التقرير جملة الاعتداء علي المال العام ونتائج المراجعة الجنائية لجرائم المال العام في نطاق الأجهزة القومية حيث بلغ صافي جرائم المال العام غير المسترد في الأجهزة القومية خلال عامي 2017/2018م مبلغ (7.6) مليون جنية مقارنا بمبلغ (4.7) مليون جنية (الإمام،2021م).

آليات مكافحة الفساد في السودان:

1- ديوان المظالم والحسبة:

تم إنشاء ديوان المظالم كهيئة مستقلة بموجب المادة 143-(1) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م وذلك امتدادا لأجهزة الرقابة الإدارية علي الجهاز التنفيذي للدولة في السودان منذ القرن

العشرين ويختص الديوان بالنظر والفصل في الشكاوي المتعلقة بمظالم المواطنين من مؤسسات الدولة ولا يجوز للديوان ان ينظر في أي تظلمات إلا بعد ان يستنفذ الشاكي كل الطرق ومراحل التقاضي وذلك إعمالا وذلك 143- (2) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م
ويتكون الديوان من رئيس وعضوين من ذوي الكفاءة والاستقامة ويرشح رئيس الجمهورية الرئيس والعضوين ويعتمدهم المجلس الوطني وتكون مدة خدمة الرئيس والعضوين خمس سنوات قابلة للتجديد ويكون الديون مسئولا لدي رئيس الجمهورية والمجلس الوطني تم النص علي اختصاصات الديون في المادة (7) من قانون المظالم العامة لعام 2015م
أجيز الهيكل الوظيفي والتنظيمي لديوان المظالم العامة بالقرار الجمهوري رقم (441) لسنة 2015م وانتشيت بموجب هذا الهيكل دائرة لحقوق الإنسان والمرأة والطفل(احمد،2021م).
2- هيئة محاربة الفساد:
وبتاريخ 2019/2/24م أي قبل الإطاحة بشهرين فقط أصدر الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير قرارا بحل ديوان المظالم العامة وتشكيل هيئة لمحاربة الفساد عوضا عنه وشمل القرار تكوين مركز فيدرالي لمحاربة الفساد بدلا من الديوان ويأتي القرار ضمن توجيهات الحكومة المعلنة لمحاربة ومكافحة الفساد(احمد،2021م).
3- لجنة ازالة التمكين:
تم إنشاءها في ديسمبر2019م بقرار من رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان ينص المادة 8البند 15 من الوثيقة الدستورية وضمت في عضويتها ممثلين لوزارات الدفاع والداخلية والعدل والمالية والحكم الاتحادي والبنك المركزي وقوات الدعم السريع وجهاز المخابرات العامة وديوان شؤون الخدمة والمراجع العام
ومن صلاحيات تلك اللجنة التي منحها لها القانون الحق في الملاحقة القانونية ومصادرة الممتلكات لصالح الحكومة وتحديد التصرف فيها لأي جهة حكومية ولقد وجهت تلك اللجنة انتقادات من خلال الأخطاء المرتكبة من قبلها المتمثلة في الأتي:
1- الطرق الاستعراضية لعمل اللجنة
2- ان مزاولة إعمال اللجنة لابد ان تقوم بها مفوضية الفساد
3- استخدامها لتصفية مرارات شخصية
4- استغلال النفوذ وتورط بعض منسوبيها في شبهات فساد وابتزاز للشركات وأشخاص
5- عدم وجود لجنة استنا فات لقراراتها
6- قيام بدور تنفيذي وقضائي
7- كان لها الدور في تفاقم تأزم والاحتقان السياسي بالبلاد من خلا ل افتقارها للإبعاد السياسية والأمنية (قناة الجزيرة مباشر،2021م)
تم تجميد هذه اللجنة في 2021/10/25م بقرار من رئيس مجلس السيادة

تحديات مكافحة الفساد في السودان:
توجد عدد من التحديات تقف عائقا إمام مكافحة الفساد في السودان وهذه التحديات ساهمت وفاقمت في عمليات ومسارات الفساد في السودان وتنوعت هذه التحديات منها ماهي تحديات سياسية وتحديات قانونية وتحديات رقابية
أولا: تحديات سياسية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1- عدم الاستقرار السياسي في السودان
2- انعدام وجود إرادة سياسية او الالتزام السياسي في مستويات الحكم العليا للدولة بدعم ملف مكافحة الفساد في المرحلة الحالية.
ثانيا: تحديات قانونية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1- متطلبات تعديل بعض القوانين ذات العلاقة بعمليات ومسارات مكافحة الفساد في السودان

2- ضعف القوانين والضوابط التي تنظم حركة الأموال وانعدام ضبط وجود الضوابط والأطر التشريعية التي تنظم حركة الأموال في السودان.
ثالثا: تحديات رقابية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1- ضعف آليات الرقابة والتفتيش لدي الجهات الإشرافية في القطاع المالي
2- ضالة الدور في بناء القدرات متعلقة لمكافحة الفساد على المستويات الكمية والنوعية وعدم وجود أجهزة رقابية وإشرافية لقطاع الإعمال والمهن غير المالية (إبراهيم،2020م).

آثار الفساد في السودان:

تتعد اثأر الفساد في السودان الي عدة محاور مناعا ما هو اقتصاد ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو سياسي وماهوا أخلاقي وهنا سوف نأخذها مجملة دون تفصيل في المحاور وهي علي النحو التالي:
1- انعدام الكفاءة في الخدمات الأساسية والمجتمعية والمرافق العامة من النوعية والكفاءة والاستدامة (خلل في التصميم والتنفيذ والالتفاف على القوانين النافذة واستخدام الرشاوى للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة)
2- إضعاف الدولة في مجالاتها الاقتصادية والاستثمارية (تأكل قيمة الجنية مقابل العملات الأجنبية + تهريب العملات الأجنبية نفسها)
3- يفقد المواطنين الثقة في حكومات الدولة (كثرة وتكرار الاحتجاجات والثورات الشعبية المناهضة لفساد الحكومات نفسها)
4- تقويض الأموال التي تدخل الي الخزينة المركزية للدولة (التعدي علي المال العام بعدد من الوسائل الاحتيالية)
5- يساهم الفساد في إفقار المواطنين (التوزيع غير عادل للموارد والثروة)
6- هروب رؤوس الأموال الوطنية خارج البلاد (ضعف روح المواطنة بزيادة وثيرة الاحتيال - والالتفاف علي القوانين)
7- زيادة الأعباء المعيشية لذوي الدخول البسيطة (زيادة معدلات الفقر والإفقار للمواطنين + تراجع وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة)
8- فقدان القيم الأخلاقية والقيمية مما يؤدي المساهمة في الحقد الاجتماعي وتسارع عمليات التهميش بكافة إشكاله (الجغرافي الاقتصادي- الاجتماعي– الثقافي)
9- فقدان الموارد الوطنية (الاستثمارات) بسبب تغليب المصالح الشخصية علي المصالح الوطنية (مما يزيد الفاقد الايرادي للدولة ويعمل علي دولة داخل دولة)
10- وصمة العار الدولية للسودان بأنه دولة فاسدة (تصدره ذيل قائمة مدركات ومحركات الفساد والشفافية العالمين)
11- انهيار القيم الأخلاقية المجتمعية (شرعنه الفساد) يظهر جليا من خلال تبرير بمبدأ العمولات والتسهيلات والإكراميات.
12- ضعف رق وتماسك النسيج الاجتماعي بين المجتمع (عدم تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة)
13- يساهم الفساد في وضعية مأزقيه للدولة نتيجة لعدم مكافحة الفساد (تباطؤ في عمليات مكافحة الفساد من ضعف القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد نفسها+ فقدان هبيبها وسط السكان + انعدام الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسلم الأهلي)
14- إبعاد اصحاب الكفاءات وتقديم اصحاب الولاءات خاصة في المناصب القيادية (الشعور بالغبن الاجتماعي مما يعمل على إيجاد حالة من عدم الرضاء والإحباط الوظيفي وعدم تعاون بين الإفراد في المؤسسات الحكومية

النتائج:

وصلت الدراسة الي عدد من النتائج مفادها الأتي:

1- ان للفساد مضامين ومفاهيم وأبعاد ودلالات وتعاريف ومقارباته النظرية مختلفة حسب تصنيف كل جهة علي حدا وكما تتنوع وتتداخل مظاهر الفساد وأسبابه المساهمة في تفاقمه في جميع إنحاء العالم
2- تنوع أسباب الفساد منها ما هو داخلي وخارجي يظهر جليا من خلال الاختلالات الشخصية والتنظيمية للدولة ولذلك أصبح السودان بلد يتصدر ذيل قائمة منظمة الشفافية ومدركات الفساد العالمية
3- ان عمليات مكافحة الفساد مقارنة بكية الفساد نجد بطيئة وذلك بسبب ضعف الضوابط والمعايير التي بدورها ساهمت بدرجات متفاوتة في تفاقم عمليات ومسارات الفساد وذلك بغرض حماية مصالح النخبة الحاكمة
4- الفساد دليل حتمي وارتباطي تصاعدي على فقدان الدولة علي سيطرتها علي لأجهزتها الحكومية والمؤسسية وذلك نتيجة الاختلالات والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة
5- ان مناخ الفساد ما يتضمنه من أساليب متوترة من التفاعلات والممارسات التي تساعد في عمليات تفاقم الفساد التي تساهم في عمليات تحويل نقاط القوة في الدولة الي نقاط ضعف.

التوصيات:

وصت الدراسة بعدد من التوصيات الي يمكن المساعدة في مكافحة الفساد وهي:
1- لابد من نشر المفاهيم المضادة والمناهضة للفساد كثقافة مجتمعية بين إفراد مثل عدم قبول ومبدأ الفساد وتمكين مبادي وتعزيز النزاهة المجتمع من خلال تمكين الراي او العقل الجمعي الذي يرفض الفساد جملة وتفصيلا.
2-تفعيل دور القوانين وأجهزة المحاسبة والمساءلة والشفافية داخل المؤسسات القطاعين العام والخاص
3- التشهير بالمفسدين وفضح أساليبهم وفسادهم وذلك ليكونوا عبرة لغيرهم من إفراد المجتمع
4- إصلاح نظم وأدوات الرقابة الإدارية المتعلقة بالفساد والإصلاح المؤسسي من خلال رفع كفاءتها الإدارية وترسيخ سيادة القانون (مفوضية مكافحة الفساد بالإضافة ديوان المراجع العام القومي) والعمل بكافة توصياتهم عند مراجعة مؤسسات الدولة العامة والخاصة مع الزامية التنفيذ لقوانينها ومراجعاتها.
5- تعزيز وتبني مكافحة الفساد من خلال توعية المجتمع بمخاطر الفساد علي ان تكون تلك التوعية شاملة ومستمرة كما تعزيز القيم الأخلاقية والدينية والروحية للعمل
6- التبليغ الفوري من إفراد المجتمع عن مواطن الفساد كأولوية قصوى واعتباره جريمة جنائية وتوفير حماية المبلغين عن الفساد والمفسدين
7- العلاج لابد من ان يكون عملية شمولية وعدم التماهي في عمليات مكافحته
8- التمكين النوعي (موارد بشرية متخصصة وبناء قدرات ومدربة ذات كفاءة قانونية عالية) والكمي (مدها وتعزيزها بالأموال والمعينات اللوجستية) لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد في السودان

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، طارق مجذوب (2020م): منظومة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السادس عشر، ص (387 – 409). عمان، الأردن.
2. ابوليد،عدي جحجاح(2018م): قوانين الفساد/ صفحة في الفيسبوك(ملتقي دكاترة الاقتصاد)، زمن الدخول الساعة الحادية عشر صباحا بتوقيت غرينتش يوم الأربعاء الموافق2022/10/26م، مكان الدخول ولاية كسلا، السودان
3. احمد، شرف عثمان حسن(2021م): الفساد الإداري والمالي في السودان مظاهره والجهات المسؤولة عن مكافحته، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ص (1__29)، العدد (42) شهر (11) للعام 2021م
4. الإمام، حياة عبد الله بخيت(2021م): الفساد المالي والإداري وآثاره علي حقوق الإنسان والتنمية بالتطبيق علي السودان، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد (11)، العدد (2)، البحث (3)، ص(28ـــ 44)،الأردن.
5. بركات، ياسر خالد(2006م): الفساد الإداري مفهومه وأسبابه ومظاهره، العدد (8)، شبكة البنا.
6. بشر، بليغ(د،ت): إشكالية الفساد الإداري وضرورة مواجهتها ،رئيس قسم العلوم الإدارية ،الجامعة الخليجية

7. توهامي، إبراهيم و ليتيم ،ناجي(2012م): قراءة تحليلية في مضامين وإبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة في الملتقي الوطني حول(حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)المنعقد يومي(7/6 مايو/2012م)،مكان الانعقاد مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
8. الجمل، هشام مصطفي محمد سالم(2014م): الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مدرس بقسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، تخصص (المالية العامة والتشريع الضريبي)، ص (526ـــ 618)، طنطا، مصر.
9. حسيني، ليلي(2016م): معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد في إفريقيا، مجلة أكاديميا، العدد (4)، ص (83– 98)
10. ربيع، شتيوي(2022م): الفساد الإداري وآليات مكافحته تحليل نظري، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد (5)، العدد(1)،ص(659 – 674)،الجزائر.
11. ركيبي، اليأس(2019م): دور النخبة في مكافحة الفساد –نخب حزب العدالة والتنمية التركي أنموذجا،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خضير ،بسكرة،الجزائر.
12. سعيد، محمد حسن(2019م):وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم القانون العام ،كلية الحقوق،جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
13. سوق الخرطوم للأوراق المالية(2016م): الدليل الإرشادي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ،لائحة تنظيمية،الخرطوم،السودان
14. عبد القادر،بامحمد و ياسين وعزوز(2020م):متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،شعبة علوم مالية ومحاسبة،تخصص علوم تجارية ،جامعة احمد دراية ،ادرار،الجزائر.
15. عبد الملك،رداوي(2022م):الرقابة عي الإدارة العامة دورها في مكافحة الفساد في الجزائر،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،المجلد(7)،العدد(1)،ص(646– 662)،الجزائر.
16. عدي، نور شدهان،عجلان،عبد الكاظم داخل (د،ت):الفساد وأثره علي الاقتصاد العام ،وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ،قسم السياسة الضريبية ،العراق
17. عربي21،(2022م): الترتيب العربي عالميا علي مؤشر مكافحة الفساد،موقع العربي صحيفة عربية الكترونية إخبارية شاملة مستقلة شاملة، أخر تحديث 2022/1/26م،لندن ،زمن الدخول:11:20 ص، تاريخ الدخول:الجمعة:2022/11/25م،مكان الدخول: السودان
18. عياض، عبد الباري و وساسي بن محمد يحي ،(2019م): آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد واثره علي النمو الاقتصادي –دراسة قياسية مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية للفترة الممتدة من (1996– 2016)لا،مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد(1) ،العدد (1) 2019، ص(37–60)،الجزائر.
19. الفتلي،أيثار عبود كاظم (2009م):الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإدارة ،قسم الاقتصاد ،جامعة كربلاء ،العراق
20. قناة الجزيرة مباشر،(2021م): لجنة ازالة التمكين حل في قلب الأزمة السياسية بين شركاء الحكم/أخر تحديث2021/9/29م، زمن الدخول الساعة الحادية عشر صباحا بتوقيت غرينتش يوم الأربعاء الموافق2022/10/26م، مكان الدخول ولاية كسلا، السودان
21. ملاك،قارة(2018م): آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق ،الملتقي الوطني الأول حول الفساد وتأثيره علي التنمية الاقتصادية ،يومي 25/24/ابريل /2018م ،ص(1-11)،الجزائر.
22. الهيئة العامة لمكافحة الفساد(د،ت): ثقافة مكافحة الفساد ،الكويت
23. الهيئة مكافحة الفساد(2020م):مكافحة الفساد تحديات وحلول ،الطبعة الأولي،فلسطين.
24. وداد ،عباس،(2018م):دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر ،دراسة حالة الجزائر،الأردن واليمن،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة فرحات عباس،سطيف1،الجزائر.